مكتسباتها في اطار م.ت.ف. وكأنه، في الحيز العملي، اتهام الاردن باغتصابها. وما سبق ذكره لم يكن تجريداً، وانما أجريت محاكمته، عيانياً، في قمّة الجزائر، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، التي ردّد البعض ان اروقتها شهدت، بالفعل، عملية فصل التوأمين؛ ولفت النظر الى ان خطاب العاهل الاردني داخل المؤتمر لم يكن، بأي حال، تأججاً عاطفياً، انما عبارة عن عملية تفكير في قرار الفصل بصوت عال، فتُسقَط على الخطاب عبارة «اذا كانت النزعة القطرية هي السائدة في هذه الحقبة، واذا كانت الهوية القطرية هي الاعز على النفس... واذا كانت رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الاردن، فاننا نبارك رغبتهم ونحترمها». واعلن الملك، بوضوح، ان حساسيات «ظهرت بيننا وبين اخوتنا في منظمة التحرير... وغدا التعامل بيننا كما لو كنّا متنافسين لا متعاونين، وأساءوا فهمنا في التمسّك بقرار مجلس الامن ٢٤٢». وفي مقطع ذي دلالة، تساءل الملك: «قد يقول قائل: ما لكم ولهذا؟ فلماذا تتعاملون مع المبادرات؟ ولماذا تستقبلون الوفود؟ ولماذا تجرون الحوارات؟ ولماذا ترسمون خطط التنمية للارض المحتلة؟ ولماذا تحافظون على الاشكال الدستورية التي تعكس وحدة الضفتين؟ ولماذا تبقون على قانونية مؤسساتكم في الضفة الغربية؟ ... وفي الحقيقة، اننا نسمع مثل هذا في بلدنا، كما نسمعه من بعض الاخوة العرب»[٥١].

لقد بدا واضحاً ان الملك لم يكن يسعى الى طرح اسئلة حول خيارات؛ ولم يكن، كذلك، يسعى الى فرض طريقة، او نهج، في اللعب على الطرف الفلسطيني، في محاولة تحجيم تقدمه وانتصاره؛ بل على النقيض من الضباب الذي ظل يلف العلاقة بفلسطين، فان الاساس، بالنسبة الى الاردن، امسى واضحاً وصريحاً: فلو لم يكن ثمة انتفاضة فلسطينية، لكان بالامكان تصوّر حل يعيد اجراء فلسطين الى السيادة العربية، على ان تكون بعهدة المملكة الهاشمية[٥٢]؛ ولكن مع قيام الانتفاضة، واستمرارها، ومع خوف الاردن من انعكاس تطوّر الايديولوجيا السياسية وواقعها الاستيطاني لاسرائيل، انتقل خطر سيطرة تكتل الليكود وحلفائه من الارض المحتلة الى الاردن نفسه. ومفاد هذا الخطر، ان الاحتلال مستمر، وان الضغط، بهدف نقل فلسطين سياسياً، إنْ لم يكن ديمغرافياً، الى شرق النهر، مستمر ايضاً، بل ومتصاعد، من خلال توريطه في صورة تجعل منه الدولة الفلسطينية المرتجاة[٥٣].

ولأن القيادة الاردنية خبرت، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التفوّق العسكري الاسرائيلي، وهو، وحده، كافٍ لكي يدعوها الى تلافي المواجهة مع اسرائيل، ولأن القيادة الاردنية انتهت، ايضاً، بعد تحفّظ، الى الاعتقاد بأن الانتفاضة الفلسطينية مستمرة، جاء قرار انهاء العلاقة بين ضفتي نهر الاردن بمثابة مبادرة احترازية، تحمي شرق الاردن من ظفر الانتفاضة إنْ نجحت، ومن فشلها إنْ قمعت. واياً تكن التفسيرات التي راجت للقرار الاردني، في أواخر تموز (يوليو) ١٩٨٨، فان التفسير الراجح والمقنع حقاً هو الانتقال الى خط الدفاع الاخير عن الأمن المهدد لشرق الاردن، ازاء الانتفاضة، وازاء ما تبيّته لها وللاردن زعامات الليكود.

ازاء ذلك كله، لم يجد الاردن صمّام أمان فعلياً الاّ بادارة الظهر، كلياً، للنزاع مع اسرائيل. فعلاقته المعقدة بفلسطين، وازمته الاقتصادية الراهنة، وتضاؤل اهميته الاستراتيجية في نظر الغرب، وخطط الليكود المستجدة؛ كل هذه التحديات لم تكن قد وجدت بدايات حلول الاّ في التحلل من تبعات النزاع، واخراج اليد من التعاطي المباشر في هذا الملف الملغوم.